مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

القضية الجنوبية في ظل تعقيدات الحرب اليمنية وتحديات الفصل السابع

تقييم حالة

مايو 2025م

info@almarfacenter.org

القضية الجنوبية في ظل تعقيدات الحرب اليمنية وتحديات الفصل السابع

كهلان عبد العزيز الشجاع

ملخص تنفيذي

أثر استمرار الحرب اليمنية ووضع اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على المشهد السياسي في البلد، بما في ذلك القضية الجنوبية. وعلى الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على اندلاع الحرب، والتزام المجتمع الدولي بموجب الفصل السابع بتحقيق الأمن والاستقرار، فإنَّ الأوضاع الأمنية والسياسية في الجنوب لا تزال تتسم بالهشاشة والتعقيد، حيث تشهد الجغرافيا السياسية تداخلاً بين أكثر من فاعل محلي وإقليمي ودولي، في ظل سعي المجلس الانتقالي الجنوبي إلى تعزيز سيطرته على المحافظات الجنوبية والدعوة لفك الارتباط، رغم مشاركته في مجلس القيادة الرئاسي الذي شكّلته المبادرة السعودية لتقاسم السلطة، وفقا لمشاورات الرياض.

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف استكشاف الأفق السياسي للقضية الجنوبية في ظل استمرار الحرب وانعكاسات استمرار إدراج اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من خلال تحليل التفاعلات الداخلية والخارجية المرتبطة بالقضية الجنوبية، وتقييم دور الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين في تشكيل ملامح المشهد الجنوبي. وذلك باستخدام منهج دراسة الحالة، من خلال تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، وتحليل مواقف القوى الجنوبية والأطراف الفاعلة الأخرى.

وتبين من خلال التحليل والدراسة أن الحرب المستمرة والتدخلات الخارجية تحت مظلة الفصل السابع أعادا تشكيل المشهد السياسي وفقا لخارطة النفوذ للدول الفاعلة، كما أن الفاعلين الدوليين

والإقليميين لعبوا دوراً فاعلاً في تشكيل المشهد الراهن لصالح تعزيز الاستقطاب، وإضعاف القرار المحلي، إضافة إلى تحول الفصل السابع من وسيلة لإنهاء النزاع، إلى ذريعة لتثبيت الوضع القائم وتقييد فاعلية الأطراف السياسية اليمنية.

وتوصي الدراسة بضرورة مراجعة التعاطي الدولي مع اليمن، وإعادة الاعتبار لقرار الفاعلين اليمنيين، من خلال دعم مسار سياسي جديد يحرر القضية الجنوبية من الوصاية الخارجية، وتجاذبات التنافس الإقليمي والدولي، ويسعى لتفكيك بنى النفوذ المتصارعة، بما يضمن حلا عادلا لها، سواء في إطار دولة اتحادية، أو عبر مسار تفاوضي يُعبّر عن تطلعات الشارع الجنوبي.

المشهد السياسي في الجنوب خلال الفترة 2015-2025

تُمثِّل القضية الجنوبية إحدى أبرز القضايا المعقدة في اليمن، وقد زادت الحرب الراهنة والمستمرة منذ 2015 من تعقيد هذه القضية؛ بسبب تداخلها مع مصالح القوى الإقليمية والدولية، لا سيما بعد قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن خلال عامي 2014-2015، والتي تصرفت وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والتدخل العسكري لدول التحالف العربي بقيادة السعودية في 26 مارس 2015[1]. وقد شكّل ذلك نقطة تحول مفصلية في مسار الأزمة السياسية اليمنية، حيث تحول التركيز من مسار التسوية السياسية الداخلية إلى الاعتبارات الأمنية الإقليمية والدولية، مما أدى إلى تهميش القضايا اليمنية - بما في ذلك القضية الجنوبية - في خضم أولويات مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار الإقليمي[2]، وهو الأمر الذي عطل فاعلية الأطراف السياسية الداخلية، وأسس نموذجا لعلاقات غير متكافئة بين الفاعلين في الداخل والفاعلين الخارجيين.

وقد ساعدت ظروف وتطورات الحرب، في إعادة تشكيل المشهد السياسي في الجنوب، فبعد دخول الحوثيين صنعاء وتمدد سيطرتهم باتجاه الجنوب ومحاولة السيطرة على مدينة عدن مطلع عام 2015، لعبت قوى الحراك الجنوبي والمقاومة الجنوبية دوراً محورياً في طردهم، إلى جانب القوة العسكرية للتحالف العربي[3]. ومع غياب الحكومة اليمنية التي استقرت في الغالب في الرياض، وانقسام المؤسسة العسكرية، تولّت المقاومة الجنوبية المهام الأمنية في عدن وعدد من المحافظات الجنوبية، بالتنسيق مع قوات التحالف، وقد جاء تعيين اللواء/ عيدروس الزبيدي محافظاً لعدن في ديسمبر 2015، بدعم من

[1] قبل القرار 2216 في أبريل 2015، اعتمد مجلس الأمن عدة قرارات وبيانات رئاسية تتعلق بالوضع في اليمن، من أبرزها: القرار 2014 (2011)، والقرار 2051 (2012)، والقرار 2140 (2014)، والقرار 2201 (2015)، والقرار 2204 (2015). كما أصدر المجلس بيانات رئاسية ذات صلة بتاريخ 15 شباط/فبراير 2013، و29 آب/أغسطس 2014، و22 آذار/مارس 2015. وقد شكّلت هذه القرارات والبيانات إطاراً قانونياً وسياسياً لتعامل المجتمع الدولي مع الأزمة اليمنية.

[2] Hao, X. (2022). International Law and the Securitisation of Peacemaking: On Chapter VII, the Security Council and the Mediation Mandate in Yemen. *Journal of Conflict and Security Law*, *28*(1), 161–186. https://doi.org/10.1093/jcsl/krac031. & Day, S. W. (2020). *The Role of Hirak and the Southern Transitional Council* (pp. 253–270). Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-35578-4_16

[3] ناصر السقاف، "بعد الانتصار على الحوثيين، تظهر الانقسامات في مقاومة عدن"، ميدل إيست آي، 18 سبتمبر 2015، تم الوصول إليه في 14 مايو 2025، http://www.middleeasteye.net/news/after-victory-over-houthis-divisions-emerge-adens- resistance -2004409099

الإمارات العربية المتحدة، كمحاولة لتوحيد القوى تحت إدارة جنوبية واحدة[4]. ومع ذلك فقد اتسمت فترة ما بعد التحرير في عدن بانعدام الأمن وعدم قدرة حكومة هادي والتحالف العربي على السيطرة الكاملة بسبب التنافس والصراع بين الجماعات التي قاتلت الحوثيين بما في ذلك المقاومة الجنوبية، والقوات الموالية للرئيس هادي[5]. وهذا الأمر ساهم في تهيئة بيئة غير مستقرة أمنيا وسياسيا، أفضت إلى تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي ككيان سياسي يحمل مشروع استعادة الدولة الجنوبية. وفي المقابل، جاء انعقاد "مؤتمر حضرموت الجامع" في إبريل 2017[6]، الذي دعا لأن تكون حضرموت إقليما مستقلا ماليا وإداريا في أي دولة اتحادية قادمة، كرد فعل جنوبي مناهض لمشروع فك الارتباط والعودة إلى حدود ما قبل 1990. ولاحقا في محافظة المهرة تشكلت قوة محلية من القبائل والسكان المحليين يتزعمها الشيخ علي سالم الحريزي، تناهض الوجود السعودي في المحافظة. وقد أفشلت محاولات تشكيل قوة محلية موالية للمجلس الانتقالي في المهرة، على غرار ما تم تشكيله في المناطق الجنوبية الأخرى، حيث رفض السكان تلقي الأوامر من خارج سلطاتهم المحلية[7].

وشهدت محافظة حضرموت مجددا خلال الأشهر الأخيرة، تصعيدًا سياسيًا ومجتمعيًا واسع النطاق يقوده "حلف قبائل حضرموت" و"مؤتمر حضرموت الجامع"، احتجاجًا على تدهور الأوضاع الخدمية والمعيشية، ومطالبا بإعادة توزيع السلطة والثروة والحكم الذاتي لحضرموت[8]، وهي قوى مناهضة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وقد أعلن الحلف عن تشكيل قوات خاصة به[9] تحت مسمى "قوات حماية حضرموت"[10].

---

[4] جمال قاسم، "تحليل: ما وراء السلام الهش في عدن"، الجزيرة، 9 ديسمبر 2015، تم الوصول إليه في 17 مايو 2025، https://short-link.me/12DRI

[5] Forster, R. (2017). The Southern Transitional Council: Implications for Yemen's Peace Process. *Middle East Policy*, *24*(3), 133–144. https://doi.org/10.1111/MEPO.12295

[6] يماني، "النص الكامل: بيان من مؤتمر حضرموت الجامع"، 22 أبريل 2017، تم الوصول إليه في 14 مايو 2025، على الرابط: https://www.yemani.net/news11127.html

[7] التقرير السنوي 2018، تقرير اليمن: جوع دبلوماسية وأصدقاء لدودون، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2018.

[8] القدس العربي، حلف قبائل حضرموت يعد «الحكم الذاتي» حاجة ملحة ويؤكد استمرار التصعيد. 27 أكتوبر 2025، تم الاطلاع 15 مايو 2025 على الرابط: https://short-link.me/12DS3

[9] ما زالت قوات غير رسمية حتى اليوم، وتتكون من مجموعة من المجندين يقودهم بعض الضباط القدامى في الجيش والأمن.

[10] القدس العربي، اليمن: "حلف القبائل" يعلن تشكيل قوات حماية حضرموت. 26 - ديسمبر – 2024، تم الاطلاع في 15 مايو 2025 على الرابط: https://short-link.me/12DSf / . والقدس العربي، حلف القبائل: حضرموت ستكون طرفًا مستقلا بجناحين عسكري وسياسي في المعادلة اليمنية. 27 فبراير 2025، تم الاطلاع 15 مايو 2025 على الرابط: https://short-link.me/12DSx/

تُبرز هذه المعطيات كيفيَّة تشكل المشهد السياسي الجنوبي خلال العشر السنوات الأخيرة تحت تأثير صراع النفوذ السعودي الإماراتي. وهو ما ساعد في تمكين بعض القوى الجنوبية من فرض حضورها العسكري والأمني والسياسي من جهة، ومن جهة أخرى أعاد تعريف القضية الجنوبية، وجغرافية الجنوب السياسية كنقطة اشتباك تخضع لتوازنات النفوذ الإقليمي والدولي. فلم تعد المطالب الجنوبية تُقرأ كمطالب حقوقية وسياسية نابعة من تطلعات شعبية، بل كمؤشر على مدى الاتفاق والتنافر بين القوى الإقليمية والدولية.

خارطة القوى المتنافسة في الجنوب

تَصَدّرِ المجلس الانتقالي الجنوبي بدعم الإمارات باعتباره قوةً حاملة للقضية الجنوبية، بعد أن تمكّن من فرض وجوده في العاصمة عدن، وتوسيع نطاق نفوذه العسكري والإداري في المحافظات الجنوبية[11]. وهو ما فرض ضرورة دمجه ضمن منظومة الحكم في 2022، برعاية سعودية، حيث جرت مشاورات الرياض، التي سعت لإعادة توزيع مراكز القوة بين القوى المسيطرة على المناطق التي تم دحر الحوثيين منها، من خلال تشكيل مجلس القيادة الرئاسي المكون من ثمانية أعضاء برئاسة رشاد العليمي، وبعضوية مناصفة بين الشمال والجنوب، وقد حصل المجلس الانتقالي على ثلاثة مقاعد[12]. وقد شكّل ظهوره محطة مفصلية في إعادة تعريف القضية الجنوبية؛ إذ انتقل الخطاب الجنوبي من مجرّد احتجاجات مطلبية وحقوقية إلى تموضع سياسي وعسكري واضح يسعى لتجسيد مشروع "استعادة الدولة

[11] مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، انشطار الجنوب - تقرير اليمن، أغسطس/آب 2019، على الرابط: https://shortest.link/3w9v
[12] ينظر: "النص الرسمي لقرار تشكيل مجلس رئاسي في اليمن"، موقع عدن الغد، في 7/4/2022، تم الاسترجاع في 14 مايو 2025، على الرابط: https://www.adengad.net/news/609475 . وناصر الطويل، تحولات القضية الجنوبية بعد التدخل العسكري للتحالف العربي في اليمن، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، 196-199، 2022.

الجنوبية"[13]. فهو يقدّم نفسه كحامل لمشروع استعادة الدولة الجنوبية[14]، مستندًا إلى إرث الحراك الجنوبي منذ 2007، وإلى الدعم الشعبي في المحافظات الجنوبية[15]. ورغم أن المجلس الانتقالي أصبح شريكا في الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي، إلا أنه منع عودة الحكومة إلى عدن والقيام بمهامها ومسؤولياتها خلال السنوات الماضية وحتى اليوم.

وقد مثل صعود المجلس الانتقالي الجنوبي إلى المجلس الرئاسي كشريك في الحكم، تهميشا ضمنيا للمحافظات الشرقية (حضرموت والمهرة). وهو ما نتج عنه تصعيدٌ سياسيٌّ وعسكريٌّ يقوده حلف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع، بدعم سعودي، للمطالبة بالحكم الذاتي لحضرموت[16]. والأمر نفسه ينطبق على محافظة المهرة، فالقبائل المحلية تناهض الوجود السعودي، بدعم عماني، ومنعت تطبيق ما يسمى بالإدارة الذاتية التي يسعى المجلس الانتقالي لبسط نفوذه في المحافظة عن طريقها[17]. فبعض القوى المحلية في حضرموت ترى أن المجلس الانتقالي لا يمثلها[18]، وكذلك القوى المحلية في محافظة المهرة. ويبدو أن هذه القوى في المحافظتين غير متحفزة لمشروع فك الارتباط واستقلال الجنوب، فهي تسعى للحكم الذاتي (إقليم حضرموت) وتطالب بتسخير الموارد المحلية لخدمة السكان المحليين في حالة التوافق على دولة اتحادية، وفي حالة استقلال الجنوب وفقا لحدود ما قبل 1990م، فهي تفضل الاستقلال بإقليم حضرموت كدولة[19]. وهو ما يمكن تفسيره بتهميش نظام الدولة المركزية لمحافظات إقليم

---

[13] موقع المجلس الانتقالي الجنوبي، إعلان عدن التاريخي وتأسيس المجلس الانتقالي.. تحول في مسار قضية شعب الجنوب. 8 مايو 2024، تم الاسترجاع بتا ريخ 16 مايو 2025، على الرابط: https://www.stcaden.com/posts/24887

[14] في حديث لناصر الخبجي لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية قال إن المجلس الانتقالي الجنوبي لا يدعي أنه الممثل الوحيد للجنوب، ولكنه يحمل قضية ومشروع استعادة الدولة الجنوبية، قناة مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية على اليوتيوب، على الرابط: https://youtu.be/ioZY4i79IDY?si=Yiab-o0vVfeoJYoG&t=523

[15] المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، المكونات السياسية في جنوب اليمن. سلسلة البحث الرابع، العدد الثاني والثلاثون، كانون الأول/يناير 2018.

[16] يمن ديلي نيوز، بيان مهرجان قبائل حضرموت: الحكم الذاتي ورفض العودة تحت هيمنة "الأطراف الأخرى". 12 أبريل 2025، تم الاسترجاع بتاريخ 16 مايو 2025، على الرابط: https://ydn.news/?p=79017

[17] المشهد اليمني، بعد دعوة الانتقالي لمسيرة ... قبائل المهرة تتوافد وتوجه تحذير لقوات التحالف. تم الاسترجاع بتاريخ 16 مايو 2025، على الرابط: https://www.almashhadnews.com/173159

[18] موقع بلقيس، حضرموت ترفض الانتقالي.. من يحدد مستقبلها؟ في 23 مايو 2023، تم الاسترجاع في 18 مايو 2025، على الرابط: https://short-link.me/12DSM . والجزيرة، سياسة عربي، حضرموت.. مشاريع سياسية متضاربة تهدد مستقبل التسوية اليمنية. في 24 أبريل 2025، تم الاسترجاع في 18 مايو 2025، على الرابط: https://short-link.me/ZCFP

[19] دعا مؤتمر حضرموت الجامع إلى أن تكون حضرموت إقليم ضمن الدولة الاتحادية وفق جغرافيتها المعروفة (حضرموت والمهرة وشبوة وسقطرى)، على أن يتمتع الإقليم بحقوقه السياسية السيادية كاملة غير منقوصة، وأن يحق له ترك الاتحاد متى شاء مع المطالبة بحصة قدرها 40 في المئة بالدولة الاتحادية المقرر تأسيسها، وفقاً لمخرجات مؤتمر الحوار اليمني الوطني الشامل عام 2014. ينظر: نص البيان الختامي والقرارات والتوصيات لمؤتمر حضرموت الجامع بتاريخ 22 أبريل 2017، تم الاسترجاع بتاريخ 16 مايو 2025، على الرابط: https://www.yemeress.com/yafanews/246999

حضرموت (حضرموت، المهرة، شبوة، سقطرى)، والمعاناة من هيمنة المركز، سواء في ظل حقبة الحكم الاشتراكي قبل الوحدة (1967-1990) أو في ظل دولة الوحدة (1990-الآن). وتبرز في الوقت الراهن ثلاثة اتجاهات سياسية تتنافس في الجنوب، الأول الحكومة الشرعية، والثاني حلف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع _ الذي يدفع باتجاه حكم ذاتي وإدارة محلية بعيدة عن تدخلات الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي على حد سواء_ والثالث المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يرى في حضرموت جزءا لا يتجزأ من مشروع استعادة الدولة الجنوبية[20].

تحديات الفصل السابع وآثاره على القضية الجنوبية

يُخوّل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مجلس الأمن اتخاذ إجراءات دبلوماسية أو عسكرية ضد أي دولة يرى أنها تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين. وبعد انقلاب الحوثيين في سبتمبر 2014، صدر القرار الأممي 2216 في أبريل 2015، والذي أُدرج فيه اليمن تحت هذا الفصل، وعُد الحوثيون مهددين لأمن واستقرار اليمن والمنطقة. ورغم أن القرار يستهدف الحوثيين أساسًا، إلا أن تأثيره شمل كامل الدولة اليمنية باعتبارها ساحة نزاع تخضع للوصاية الدولية، مما أثّر مباشرة على القضية الجنوبية. وتتمثل تحديات الفصل السابع وتأثيراته على القضية الجنوبية فيما يلي:

1. انتزاع السيادة وتهميش القرار المحلي: إدراج اليمن تحت الفصل السابع رهن القرار والسيادة الوطنية لقرارات مجلس الأمن والوصاية الدولية، وقيّد قدرة أي طرف داخلي – بما فيه الجنوبيون– على اتخاذ أي خطوات سياسية دون موافقة دولية.
2. تخويل الحكومة الشرعية كجهة وحيدة تمثل اليمن: أضفى الفصل السابع شرعية دولية على حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي ثم المجلس الرئاسي من بعده، مما همّش المجلس الانتقالي الجنوبي

[20] الجزيرة، سياسة عربي، حضرموت.. مشاريع سياسية متضاربة تهدد مستقبل التسوية اليمنية. في 24 أبريل 2025، تم الاسترجاع في 18 مايو 2025، على الرابط: https://short-link.me/ZCFP

والمكونات الأخرى، التي تسيطر فعليًا على الأرض، حيث إنه بوجود قرار دولي يؤكد شرعية الحكومة ويشدد على وحدة البلد، لا يمكن للمجلس الانتقالي أو أي جهة جنوبية فرض وجودها على طاولة المفاوضات كطرف مستقل، وغالبًا ما يُطلب منهم الانخراط ضمن الوفد الحكومي، مما يُفقدهم خصوصية تمثيل الجنوب، وطرح القضية الجنوبية كأولوية.

3. الحد من الدعم الدولي للقوى الجنوبية: بسبب التزامات الفصل السابع، تمتنع الدول عن التعامل الرسمي مع المجلس الانتقالي الجنوبي أو الاعتراف بأي خطوات سياسية من جانبه. فالقانون الدولي لا يعترف بتفكيك الدول الواقعة تحت قرارات الفصل السابع إلا بموافقة مجلس الأمن، وهو أمر غير وارد حاليًا، وكذلك فالأمم المتحدة لا تعترف بالقضية الجنوبية كملف مستقل عن الأزمة اليمنية. وتشدد على وحدة اليمن، ما دامت تحت مظلة قرارات مجلس الأمن، وهو ما يضعف من حضور وفاعلية القوى الجنوبية على المستوى الدولي.
4. شرعنة التدخل العسكري الخارجي: أعطى الفصل السابع غطاءً قانونيًا لتدخل التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات، وبالتالي فاستمرار التدخل العسكري مرهون بقرار مجلس الأمن. ولذلك فإن التوازنات الدولية تحت مظلة الفصل السابع تحول دون تبني أي طرف دولي لموقف داعم للقضية الجنوبية.
5. تأجيل التسوية الشاملة بسبب تغليب الأولوية العسكرية: يركز الفصل السابع على وقف التهديد الأمني (أي الحوثيين) ولا يسعى لمعالجة جذور النزاع اليمني بما في ذلك القضية الجنوبية. وهو ما أدى إلى تأجيل طرح ومناقشة أي حلول للقضية الجنوبية. وقد أثر ذلك على مواقف القوى الجنوبية، حيث ترى بعض القوى الجنوبية أن الحل يكمن في السير قدما نحو فك الارتباط، بينما ترى أخرى أن بقاء اليمن تحت الفصل السابع يمنع أي حلول من هذا النوع، وتدعو لتأجيل مناقشة أي حل حتى يتم التوصل لتسوية سياسية ورفع قيود الفصل السابع.

التباينات الإقليمية داخل القضية الجنوبية

لطالما تم تناول القضية الجنوبية في اليمن بوصفها تعبيراً عن طموحات تاريخية لفك الارتباط مع الشمال[21]، لكنَّ هذا الطرح يغفل تحول الجنوب _منذ اندلاع الحرب في 2015_ إلى ساحة للنفوذ الإقليمي والدولي، حيث إن المحافظات الجنوبية تُدار لصالح شبكة معقدة من الولاءات العسكرية والمناطقية الموزعة على خارطة النفوذ الإماراتي والسعودي، وحتى الأميركي والبريطاني في بعض المناطق الساحلية[22].

فقد اتبعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللاعبتان الرئيسيتان في الحرب اليمنية، سياسات متباينة حيال القضية الجنوبية. ففي حين دعمت المملكة العربية السعودية الحكومة اليمنية، وأكدت تمسكها بالحل السياسي الشامل الذي يحافظ على وحدة اليمن، فيما دعمت الإمارات ضمنياً إشراك المجلس الانتقالي الجنوبي في العملية السياسية دون إعلان فك الارتباط رسميا، واعتبرته رصيداً استراتيجياً في طموحاتها الإقليمية لتوسيع خارطة نفوذها[23]. في هذا السياق، يمكن القول: إن الجغرافيا الجنوبية فقدت تدريجياً دورها كنقطة انطلاق لاستعادة الدولة المختطفة وبناء المؤسسات، وأصبحت تُستثمر كـ"منطقة وسيطة" لتنافس النفوذ الإقليمي، وخصوصاً في محافظات مثل شبوة وحضرموت وسقطرى. فالدعم الإماراتي للمجلس الانتقالي الجنوبي لا ينبع من قناعة بأهمية حل القضية الجنوبية،

[21] تتبنى أدبيات الحراك الجنوبي مطالب فك الارتباط بعد أن كانت المطالب في البداية حقوقية بخصوص معالجة آثار حرب صيف 1994، ومؤخرا خلال العقد الأخير تبني المجلس الانتقالي الجنوبي خطاب الانفصال ومشروع استعادة الدولة الجنوبية. للمزيد ينظر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، المكونات السياسية في جنوب اليمن. سلسلة البحث الرابع، العدد الثاني والثلاثون، كانون الأول/يناير 2018. وناصر الطويل، تحولات القضية الجنوبية بعد التدخل العسكري للتحالف العربي في اليمن، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، 196-199، 2022.

[22] عرب جورنال، التواجد الامريكي شرقي اليمن ما الاهداف والغايات. 10 نوفمبر 2022، تم الاسترجاع بتاريخ 16 مايو 2025، على الرابط: https://arab-j.net/9582

[23] Cole, J. (2024). *Terraforming Yemen: Geoeconomic imperialism, the UAE and the southern secessionists*. *1*(1), 59–79. https://doi.org/10.1386/jgs_00004_1

بقدر ما يعكس رغبتها في دعم نفوذها البحري في مضيق باب المندب، بما يضمن حرية المناورة البحرية والاقتصادية لها في القرن الإفريقي[24].

من جهة أخرى، أصبح الدور السعودي أكثر وضوحا من خلال الوجود العسكري المباشر في محافظة المهرة وحضرموت، ودعمها لتشكيل قوات درع الوطن الموالية لها في حضرموت[25]. وكذلك من خلال دعمها مؤخرا لحلف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع اللذين يرأسهما عمرو بن حبريش العليي[26]، من أجل الحفاظ على التوازن بين المجلس الانتقالي الجنوبي و"الحكومة الشرعية" من جهة، وبين المجلس الانتقالي والقوى الجنوبية المناهضة له من جهة أخرى، بما يضمن إبقاء الجنوب ضمن معادلة النفوذ السعودي في اليمن.

نتيجة لهذه التباينات الإقليمية انقسمت جبهة القوى الجنوبية سياسيًا وعسكريًا إلى عدة أقطاب متنافسة، فبدلًا من صف جنوبي موحَّد، نمت حالة تنافس بين «حكومة معترف بها دوليًا» مدعومة سعودياً، ومجلس انتقالي مدعوم إماراتياً، فضلاً عن مكوّنات أخرى (مثل مجلس الإنقاذ في المهرة، ومؤتمر حضرموت) تتخذ مواقف مختلفة. الأمر الذي حول الجنوب إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي، مما زاد من تعقيد مسار القضية الجنوبية، وخلط أوراق المشهد السياسي، بطريقة لا تخدم سوى مصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين.

مستقبل الفصل السابع والقضية الجنوبية

[24] الاستثمارات والقواعد الإماراتية في جزيرة سقطرى وسواحل حضرموت، تمثل نقطة اتصال مهمة بين الإمارات والقواعد الإماراتية في القرن الأفريقي في جيبوتي والصومال. للمزيد ينظر: علي الذهب، التداعيات العسكرية والاستراتيجية لسيطرة الإمارات على أرخبيل سقطرى اليمني. 29 يوليو 2020، مركز الجزيرة للدراسات، تم الاسترجاع في 18 مايو 2025، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4751

[25] مركز أبعاد للدراسات والبحوث، قوات "درع الوطن".. لاعب جديد في مسرح متحرك. يوليو 2024، متوفر على الرابط: https://abaadstudies.org/policy-analysis/topic/60114

[26] مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، إعادة تموْضع: دلالات زيارة رئيس حلف قبائل حضرموت إلى الرياض. 8 أبريل 2025، تم الاسترجاع بتاريخ 16 مايو 2025، على الرابط: https://short-link.me/12DTp

دعا قرار مجلس الأمن رقم 2216 بتاريخ 14 أبريل/نيسان 2015 تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الحوثيين إلى الانسحاب من جميع المدن والمناطق التي سيطروا عليها، بما فيها العاصمة صنعاء، وتسليم الأسلحة التي استولوا عليها، وأكد على وحدة وسيادة اليمن وضرورة عودة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً إلى ممارسة سلطاتها وفق مرجعية المبادرة الخليجية والحوار الوطني[27]. وقد كان الهدف المعلن للتحالف العربي _والذي عززته قرارات مجلس الأمن الدولي_ هو إعادة فرض الاستقرار واستعادة "الشرعية"[28]. وقد مُنح التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات[29] صلاحية واسعة لإدارة الملف اليمني تحت مظلة "استعادة الشرعية"، والتي لم يتم استعادتها بصورة كاملة حتى اليوم. وواجه تنفيذ قرار مجلس الأمن صعوبات كبيرة، بسبب عدم وضع آليات فعالة لمتابعة تطبيق حظر السلاح، وعودة الحكومة وإنهاء الانقلاب الحوثي. الأمر الذي قوض القرار والسيادة المحلية لصالح الفاعلين الدوليين (اللجنة الرباعية الدولية بشأن اليمن: الولايات المتحدة، بريطانيا، السعودية، الإمارات).

وبالتالي فإن استمرار تصنيف اليمن تحت الفصل السابع يمكن قراءته من زاويتين بالنسبة للقضية الجنوبية؛ فمن جهة، يستمر التأكيد الدولي لوحدة اليمن وسلطة الحكومة المعترف بها، مما يضع أي مطلب لفك الارتباط أو غيره في موقف صعب؛ لأن جميع قرارات مجلس الأمن تؤكد دعم وحدة اليمن وسلامة أراضيه، وهو ما يُفسر أن القضية الجنوبية لا تمثل أولوية في الوقت الراهن. ومن جهة أخرى، يعوق تصنيف اليمن تحت الفصل السابع بحث أو تنفيذ أي حل للقضية الجنوبية، وعلى أرض الواقع، ومع بقاء الوضع الراهن، تظل مطالب المجلس الانتقالي الجنوبي الرامية لاستعادة الدولة الجنوبية وفك الارتباط، خارج الأجندة الدولية، في حين تؤكد الحكومة الشرعية تمسكها بحل عادل يضمن مشاركة الجنوب في السلطة والثروة ضمن دولة اتحادية.

[27] ينظر ديباجة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، أبريل 2015، على الرابط: https://www.refworld.org/docid/553deebc4.html
[28] قرار مجلس الأمن 2216، أبريل 2015، متوفر على الرابط: https://www.refworld.org/docid/553deebc4.html
[29] ينظر ديباجة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، أبريل 2015، على الرابط: https://www.refworld.org/docid/553deebc4.html

في المقابل يتطلب رفع تدابير الفصل السابع تحقق شرط زوال التهديد للأمن والسلم الدوليين، ويبدو ذلك ممكنا إما من خلال الحسم العسكري وإنهاء الحرب بالقضاء على الحوثيين، أو تراجع خطر الحوثيين وقبولهم الدخول في تسوية سياسية، أو اتفاق سلام شامل يؤدي لاستقرار الأوضاع السياسية والأمنية؛ وبالتالي استصدار قرار جديد من مجلس الأمن بموجب المادة 39 يعلن أن النزاع لم يعد يشكل تهديدًا، ويلغي أو يعدّل القرار 2216. حيث تُبطل القرارات السابقة لمجلس الأمن عند زوال التهديد، وقد أُخرجت دول مثل العراق والسودان سابقًا من الفصل السابع بإجماع أممي بعد زوال تهديد الأمن والسلم الدوليين فيهما.

آفاق الحل

في ظل المشهد السياسي والعسكري الراهن بما يحمله من تعقيدات واحتمالات، تبدو الحاجة ملحة إلى مقاربة القضية الجنوبية بعيدا عن ثنائية فك الارتباط والوحدة، فالتجربة اليمنية خلال السنوات الماضية أثبتت أن الصيغ التقليدية للتسوية القائمة على "الصفقات الكبرى" بين نخب سياسية متصارعة، لم تُنتج سوى كيانات هشة مرتبطة بالممولين الخارجيين أكثر من ارتباطها بمصالح المجتمع. وتتمحور المقترحات السياسية الراهنة حول صيغة حكم اتحادية تضمن مشاركة الجنوب وأخرى تدعو لاستقلال كامل. وتميل الغالبية الدولية للخيار الأول (مع التأكيد على معالجة القضية الجنوبية)، في حين أن المطلب الجنوبي الثابت على استقلال الدولة الجنوبية لا يزال خارج الطاولة الدولية. حيث إن إدراج اليمن تحت الفصل السابع عزز من سلطة الحكومة المعترف بها دوليًا، وقلّص فرص القوى الجنوبية في طرح ومناقشة مطالبها بفك الارتباط في المحافل الدولية والمؤسسات الأممية، كما فرض قيود قانونية ودبلوماسية على أي حلول محلية خارج الإطار الأممي.

وبالتالي فإن حل القضية الجنوبية يبدأ بالعمل على رفع قيود وتحديات الفصل السابع عبر تسوية سياسية شاملة، تتضمن تفكيك النفوذ، وإعادة النظر في البنى السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تشكّلت بفعل الحرب والدعم الخارجي، والتي عملت على ترسيم مناطق نفوذ مغلقة داخل الجنوب وخارجه، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصيات السياسية والاجتماعية للمناطق الجغرافية المختلفة، والتي تستدعي دمجها تدريجياً في عملية سياسية تقوم على الموازنة بين السياقات التاريخية والجغرافية لليمن ككل. وكذلك دمج البنى العسكرية غير الرسمية في إطار مؤسسي رسمي موحد، وإعادة توزيع السلطة بما يضمن التوازن بين المكونات والأطراف المحلية. مع الأخذ في الاعتبار، فك الارتباط العضوي بين القوى المحلية والداعمين الخارجيين، من خلال ربط الدعم الإقليمي أو الدولي بالمؤسسات الرسمية ضمن مسارات تحكمها احتياجات بناء الدولة وضرورات التنمية، بحيث تخضع لمعايير الشفافية والمساءلة، بما من شأنه إنهاء حالة "التمويل مقابل الولاء" التي عطّلت بناء الدولة والمؤسسات لصالح الأجندات الإقليمية والدولية.

إن رفع قيود الفصل السابع عن طريق تسوية سياسية سينقل القضية الجنوبية من وضع "المؤجلة دوليًا" إلى "المطروحة للتفاوض رسميًا"، بما من شأنه تهيئة البيئة المناسبة لبحث الحلول المطروحة مثل الفيدرالية، الكونفدرالية، أو حتى الاستفتاء لتقرير المصير تحت إشراف دولي. وبحيث يكون الوضع السياسي والاقتصادي ملائما ومؤاتيا للحوار والتفاوض حول الحل الأنسب ووفق ما يقرره الجنوبيون أنفسهم. بعيدا عن تأثير تداعيات الحرب ونفوذ الفواعل الإقليمية والدولية. ودون ذلك، سيظل حل القضية الجنوبية معلّقًا بين الاعتراف الدولي المحدود والواقع السياسي الراهن.

الخاتمة

لقد حاولت هذه الورقة الإجابة عن التساؤلات المرتبطة بالقضية الجنوبية من زاوية تتجاوز السرديات التقليدية، وأظهر التحليل أن الحرب المستمرة والتدخلات الخارجية تحت مظلة الفصل السابع، أعادا تشكيل المشهد الجنوبي وفق منطق النفوذ بعيدا عن مطالب ومصالح الشارع الجنوبي، كما أن الفاعلين الدوليين والإقليميين لعبوا دوراً فاعلاً في تشكيل المشهد الراهن، لصالح تعزيز الاستقطاب وإضعاف القرار المحلي. وقد ساهم إدراج اليمن تحت الفصل السابع في تقويض قدرة الجنوبيين على طرح قضيتهم بشكل مستقل، وربط مصيرها بتوازنات دولية لا تضعها في صدارة الأولويات الراهنة. حيث إن تبنّي المجتمع الدولي لمقاربة أمنية بحتة تجاه اليمن، بعد وضعه تحت الفصل السابع، أدى إلى تهميش المطالب الجنوبية وعدم إدراجها ضمن أولويات الحل السياسي.

إن تعدد القوى والمشاريع داخل الجنوب، وتباين الرؤى حول مستقبل القضية الجنوبية، يستدعي مراجعة جذرية لطبيعة التعاطي الدولي مع اليمن، من خلال إعادة الاعتبار لقرار الفاعلين المحليين، والبدء بتسوية سياسية ترفع القيود الدولية، وتفكك بنى النفوذ المتصارعة، من خلال تأسيس عقد سياسي جديد يعيد الاعتبار للقضية الجنوبية بما يضمن حلا عادلا لها، سواء في إطار دولة اتحادية أو عبر مسار تفاوضي يُعبّر عن تطلعات الشارع الجنوبي، ومن دون ذلك، ستبقى القضية الجنوبية عالقة بين استغلال القوى الإقليمية وتجاهل المجتمع الدولي.

وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة توحيد الصف الجنوبي ضمن مشروع جامع يعبّر عن تطلعات كافة مكونات الجنوب، وضرورة تشجيع المجتمع الدولي، خاصة الأمم المتحدة، على اعتماد مقاربة جديدة تأخذ في الحسبان جذور القضية الجنوبية وتاريخها، وليس فقط تداعياتها الأمنية، إضافة إلى العمل على بناء مؤسسات مدنية مستقرة في الجنوب قادرة على إدارة المرحلة الراهنة، والمرحلة القادمة في حال التوصل إلى أتفاق أو تسوية سياسية.

إعداد

مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

أيار/مايو 2025م